

كيف للشرق الأوسط أن يتجاوز مشكلة البطالة زمن الوباء

يفرض اضطراب الملايين من العمال والموظفين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الرضوخ لقسوة الظروف الراهنة بسبب أزمة كورونا، على حكومات المنطقة التفكير في كيفية معالجة مشكلة البطالة، التي يعتقد خبراء في المنتدى الاقتصادي العالمي أنها عقبة صعبة يتوجب تجاوزها بسرعة ولو بشكل بسيط حتى لا تضطر هذه الحكومات إلى مواجهة احتجاجات بسبب سياساتها.

عليهم سلبا عندما يتقدمون لوظائف على مستوى المتقدمين. ولكن هناك كذلك حواجز هيكلية رئيسية تمنعهم من دخول سوق العمل.

أما على الصعيد العالمي، يندرج خمس الشباب حاليا ضمن خاتمة غير مدرج في التعليم أو العمل أو التدريب، وهو ما يعني أنهم لا يكتسبون خبرة في سوق العمل، ولا يتلقون دخلا من العمل، ولا يعززون تعليمهم ومهاراتهم.

وتسرى العديد من التحليلات في هذا المجال أن احتمالية وقوع الشباب في هذه الفئة تتزايد بمقدار الضعف مقارنة بالشباب الذكور كما أن الفجوة بين الجنسين أكثر وضوحا في الشرق الأوسط، حيث كانت الأعراف الاجتماعية والثقافية في الماضي تحد من تعليم المرأة أو عملها.

وقد لا تكون هذه الأرقام واقعية لأن تقارير منظمة العمل الدولية استهدفت نحو 8.6 في المئة من أهداف التنمية المستدامة، ما يعني أن أي انخفاض في نسبة شباب تلك الفئة لهذا العام، لم ترد في هذه التقارير.

الحكومات بحاجة إلى التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات والقدرة على التعاون والمرونة المعرفية لمواجهة التغييرات الطارئة

وحتى في أفضل الأوقات، تنجم عن تراجع نسبة تشغيل العمالة في المراحل الأولى من حياة الشباب المهنية آثار طويلة المدى على الشباب، بما في ذلك انخفاض فرص العمل وتقليل الدخل المحتمل بعد العشرات من السنين.

ولكن في حال اضعفت أزمة كورونا إلى ذلك المزيج، فإن التأثير سيكون أكثر دراماتيكية نظرا لأن معظم طلاب المدارس والجامعات ابتعدوا عن مقاعد الدراسة لأشهر بسبب الإغلاق العالمي، ومن ثم سيؤثر غيابهم عن التعليم على قدراتهم على الكسب في المستقبل.

وهنا، يرى المنتدى الاقتصادي العالمي أن هذه هي اللحظة التي يجب فيها على الشركات الناجحة وقادة الأعمال تقديم حلول حقيقية وفورية للمساعدة في إعادة تجهيز هؤلاء الشباب وإعادة تدريبهم لتسخير مواهبهم وتمهيد طريق جديد إلى الأمام.

وستسلط معظم الأبحاث التربوية والسياسية الحالية الضوء على الحاجة المتزايدة للعمال ذوي المهارات العالية وخاصة أولئك الذين لديهم مهارات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج الحكومات أكثر من أي وقت سابق إلى التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات والقدرة على التعاون والمرونة المعرفية العامة لمواجهة التغييرات الطارئة جراء الوباء، والتي لم تكن في الحسبان.



لابوار لتحسن الأوضاع

لندن - دعمت العديد من التقارير والدراسات الحديثة النظرة السائدة حول أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كغيرها من المناطق الأخرى في العالم تعرضت إلى أزمة حادة بسبب وباء كورونا، وقد انعكس ذلك بوضوح على معدلات البطالة، ولكن اللافت أنها ستعاني من هذه المشكلة حتى نهاية العام أو ربما يتجاوز الأمر لأشهر في العام المقبل.

ويبدو هذا التحدي هو الأكبر أمام الدول العربية منذ سنوات طويلة نتيجة الوباء، واليوم يقف معظمها عاجزا عن وضع حد لها مع تراجع مستويات النمو وعدم وجود مجالات للتحرك من أجل ردم الفجوة التي قد تتسع تدريجيا مع تبخر الآمال في عودة الاقتصاد إلى الانتعاش على الأقل في الوقت الحالي.

ويقول خبراء في تقرير نشره الموقع الإلكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي إنه حتى في أفضل الأوقات، تكون لقلّة استخدام العمالة في المراحل الأولى من حياة الشباب المهنية آثار طويلة المدى على العمال، بما في ذلك انخفاض فرص العمل وتقليل الدخل المحتمل بعد عقود.

وبينما يتعامل صانعو السياسات مع التكلفة الاقتصادية لكوفيد - 19، يرى خبراء المنتدى أنه من الأجدى أن يكون أحد أهم مجالات التركيز على إعداد الشباب لمكان العمل الجديد، لأن الجمع يواجه التغيير بالفعل، ولكن جيلا كاملا من الشباب سيحتفل بوطاة التداعيات هذه الأزمة الصحية.

وتترك الوباء بصماته على سوق العمل، فقد اضطرت شركات في قطاعات كثيرة إلى تسريح الموظفين بسبب الضغوط المالية كما أن بعض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة استغنوا عن العمال الأجانب، غير أن حجم هذه المعضلة يبدو مختلفا من دولة عربية إلى أخرى نتيجة عدة عوامل أهمها التعداد السكاني وقوة الاقتصاد ومدى قدرة القطاع الخاص على الصمود بوجه صدمة الوباء، فضلا عن العمالة الوافدة التي تتميز بها دول الخليج العربي.

ولطالما اعتمدت حكومات المنطقة على العمالة الوافدة زمن الطفرة النفطية، أما اليوم ومع القيام ببرامج إصلاحية، فإن معالجة البطالة في صفوف الخليجيين باتت أولوية قصوى. ورغم أن مشكلة قلة الوظائف موجودة في المنطقة قبل أزمة كورونا خاصة بين فئة المواطنين، لكنها لم تكن بالانتعاش الذي طفت به إلى السطح في الوقت الحالي.

وتؤكد منظمة العمل الدولية، استمرار معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما في الانخفاض، وأصبح الشباب أكثر عرضة للبطالة من الكبار، أي من 25 سنة وما فوق، بثلاث مرات. ويرجع هذا، وفق تقرير المنظمة يحمل عنوان "اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2020" الذي نُشر مؤخرا، إلى خبرتهم العملية المحدودة التي تؤثر

المغرب يتوخى دبلوماسية القنصليات لإضفاء مشروعية سيادته على الصحراء

تدشين قنصلية إماراتية في العيون يمهد الطريق أمام دول عربية أخرى



الحكم الذاتي ترجمة لتقرير المصير

لكن حتى بعض الدول العربية تشهد تغيرا في مواقفها تجاه الصحراء المغربية، فخطوة الإمارات تبعد عدد من مخاوف المغرب، بحسب الفاتحي، خصوصا دور الإمارات المتنامي في موريتانيا ومنطقة الساحل، لاسيما في ظل تقارير إعلامية عن اعتزام الإمارات ببناء ميناء كبير بمدينة نوانيسو الموريتانية، بعد قرار بلاده فتح ميناء بالداخل.

وبينما اعتبر الفاتحي أن الخطوة الإماراتية ستشكل إشارة إلى دول عربية أخرى لفتح قنصليات لها بالصحراء ومن المتوقع بالفعل أن تفتح دول عربية وغربية قنصليات لها، رأى تاج الدين الحسيني أن خطوة الإمارات ستبديد الضبابية التي طبعت العلاقات بين البلدين خلال السنوات القليلة الماضية.

ويعد سنتين من علاقات متوترة، بلغت حد سحب سفيريهما، عين المغرب، في يوليو الماضي، محمد حمزوي سفيرا في أبو ظبي، وردت الإمارات في أغسطس الماضي، بتعيين العصري الظاهري سفيرا لها بالرباط.

وللخطوة الإماراتية أهمية، فأبو ظبي تمتلك وزنا استثنائيا بمنطقة الخليج ودوليا وتشكل محورا أساسيا في التوازن الإقليمي. ومن المتوقع أن تحذو بقية دول الخليج ودول عربية أخرى حذو الإمارات، وتفتح قنصليات لها، خصوصا أن لهذه الدولة أهمية كبيرة في اتخاذ القرار بمنظمات دولية.

وكانت سلطة عمان قد أعربت الخميس الماضي، أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، عن دعمها لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدمت بها المملكة المغربية كـ"حل نهائي" للخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية.

وأكّد وفد عُمان الدائم لدى الأمم المتحدة، عبر بيان مكتوب قدم للجنة ونشر على موقع الأمم المتحدة، "تدعم بلادي مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية التي تقدمت بها المملكة المغربية للمجتمع الدولي كحل نهائي لهذا الملف".

وفهم العارفون بمثل هذه المواقف الدبلوماسية أن خطوة سلطنة عمان قد تكون الدولة الخليجية التالية، التي قد تفتح قنصلية لها في الصحراء المغربية، وهو ما يعتبر انتصارا جديدا للرباط في تكريس أحقيتها بتلك المنطقة.

لقد بدأت قضية الصحراء عام 1975 إثر إنهاء الاحتلال الإسباني، ليتحول النزاع بين المغرب والبوليساريو من جهة، وبين هذه الأخيرة وموريتانيا من

الرباط - أضفى المغرب على أحقيته بإقليم الصحراء طابع الواقعية الدبلوماسية، فقد استطاع أن يمر إلى السرعة القصوى في مستوى تعزيز تحالفاته للدفاع عن مصالحه الاستراتيجية السياسية والاقتصادية في تلك المنطقة حينما انضمت دول إلى استراتيجية افتتاح قنصليات لها هناك. ويتوالى تدشين قنصليات في الصحراء المغربية، والذي ترفض جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، مبادرة الملك محمد السادس للحكم الذاتي لفض مشكلة الإقليم، حتى بلغ عددها 15 قنصلية أفريقية، وهو تطور لافت أكسبته الإمارات زخما باعتبارها افتتاح قنصلية لها، في خطوة غير مسبوقة عربيا.

وخلال اتصال هاتفى أجراه العامل المغربي الملك محمد السادس، مع ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، قال الأخير إن بلاده قررت "فتح قنصلية عامة بالعيون"، بحسب بيان للدبلوماسي المغربي، الثلاثاء الماضي.

ويؤكد خبراء من بينهم تاج الدين الحسيني، الأكاديمي والخبير المغربي في العلاقات الدولية، أن فتح قنصلية في دولة ما هو إقرار بسيادتها على الإقليم، بحسب القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف سنة 1963، لأن القنصلية هي مفتاح لتطوير العلاقات الإدارية والاقتصادية والتعاون متعدد الأطراف مع الدولة المعنية.

ورأى الحسيني خلال تصريحات لوكالة الأناضول، أن فتح 15 قنصلية في الإقليم يعبر بشكل واضح عن إقرار هذه الدول بسيادة المغرب على الصحراء قانونيا أو إداريا والتي لا تقبل الجدل، ووجود هذه القنصليات هو تأكيد لهذه السيادة.

وهذا الموقف هو نفسه الذي ذهب إليه عبدالفتاح الفاتحي، الباحث المغربي في شؤون الصحراء والساحل، حينما أكد أن فتح عدد من القنصليات الأفريقية في الإقليم يتناسب مع القانون الدولي.

وارتفع عدد القنصليات إلى سبع في الداخل، بعد غامبيا وغينيا وجيبوتي وليبيريا، كما افتتحت ست دول أفريقية قنصليات لها في العيون، نهاية العام الماضي وبداية هذا العام، وهي كوت ديفوار وجزر القمر والغابون وساو تومي وبرينسيبي وأفريقيا الوسطى وبوروندي.

ويرى الفاتحي أن قضية الصحراء تعرف تغيرا في الممارسة الدبلوماسية، وهو ما سيساهم في حسم الملف على المستوى الأفريقي ومستويات أخرى، خصوصا مع اعتزام الإمارات فتح قنصلية لها بالعيون.

تلقت جبهة البوليساريو الانفصالية هزيمة دبلوماسية أخرى بعد أن تمكن المغرب من تحقيق مكاسب مهمة في ما يتعلق بملف الصحراء، فقد اعتبر مراقبون سياسيون أن زخم مبادرة الحكم الذاتي للإقليم، والتي أعلنتها العاهل المغربي الملك محمد السادس وحظيت بقبول من أطراف في المجتمع الدولي، تعزز بشكل كبير خلال الأونة الأخيرة بعد أن اتبعت الرباط دبلوماسية القنصليات، في خطوة تكرس أحقيتها بهذه المنطقة.

وتؤكد خبراء من بينهم تاج الدين الحسيني، الأكاديمي والخبير المغربي في العلاقات الدولية، أن فتح قنصلية في دولة ما هو إقرار بسيادتها على الإقليم، بحسب القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف سنة 1963، لأن القنصلية هي مفتاح لتطوير العلاقات الإدارية والاقتصادية والتعاون متعدد الأطراف مع الدولة المعنية.

ورأى الحسيني خلال تصريحات لوكالة الأناضول، أن فتح 15 قنصلية في الإقليم يعبر بشكل واضح عن إقرار هذه الدول بسيادة المغرب على الصحراء قانونيا أو إداريا والتي لا تقبل الجدل، ووجود هذه القنصليات هو تأكيد لهذه السيادة.

وهذا الموقف هو نفسه الذي ذهب إليه عبدالفتاح الفاتحي، الباحث المغربي في شؤون الصحراء والساحل، حينما أكد أن فتح عدد من القنصليات الأفريقية في الإقليم يتناسب مع القانون الدولي.

وارتفع عدد القنصليات إلى سبع في الداخل، بعد غامبيا وغينيا وجيبوتي وليبيريا، كما افتتحت ست دول أفريقية قنصليات لها في العيون، نهاية العام الماضي وبداية هذا العام، وهي كوت ديفوار وجزر القمر والغابون وساو تومي وبرينسيبي وأفريقيا الوسطى وبوروندي.

ويرى الفاتحي أن قضية الصحراء تعرف تغيرا في الممارسة الدبلوماسية، وهو ما سيساهم في حسم الملف على المستوى الأفريقي ومستويات أخرى، خصوصا مع اعتزام الإمارات فتح قنصلية لها بالعيون.

وتؤكد خبراء من بينهم تاج الدين الحسيني، الأكاديمي والخبير المغربي في العلاقات الدولية، أن فتح قنصلية في دولة ما هو إقرار بسيادتها على الإقليم، بحسب القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف سنة 1963، لأن القنصلية هي مفتاح لتطوير العلاقات الإدارية والاقتصادية والتعاون متعدد الأطراف مع الدولة المعنية.

ورأى الحسيني خلال تصريحات لوكالة الأناضول، أن فتح 15 قنصلية في الإقليم يؤكد أحقية المغرب بالصحراء.

ويرى محللون سياسيون أن ما تشهده الصحراء المغربية اليوم هو استراتيجية دبلوماسية وتنموية جديدة تنتهجها الرباط بهدف تعزيز سيادتها على الإقليم، وبالتالي اكتساب دعم إقليمي ودولي يقوي طرحها للحكم الذاتي، مرجحين أن تفتتح المزيد من الدول، خاصة العربية، قنصليات لها.

وتؤكد منظمة العمل الدولية، استمرار معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما في الانخفاض، وأصبح الشباب أكثر عرضة للبطالة من الكبار، أي من 25 سنة وما فوق، بثلاث مرات. ويرجع هذا، وفق تقرير المنظمة يحمل عنوان "اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2020" الذي نُشر مؤخرا، إلى خبرتهم العملية المحدودة التي تؤثر

ويؤكد خبراء من بينهم تاج الدين الحسيني، الأكاديمي والخبير المغربي في العلاقات الدولية، أن فتح قنصلية في دولة ما هو إقرار بسيادتها على الإقليم، بحسب القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف سنة 1963، لأن القنصلية هي مفتاح لتطوير العلاقات الإدارية والاقتصادية والتعاون متعدد الأطراف مع الدولة المعنية.

ورأى الحسيني خلال تصريحات لوكالة الأناضول، أن فتح 15 قنصلية في الإقليم يؤكد أحقية المغرب بالصحراء.

ويرى الفاتحي أن قضية الصحراء تعرف تغيرا في الممارسة الدبلوماسية، وهو ما سيساهم في حسم الملف على المستوى الأفريقي ومستويات أخرى، خصوصا مع اعتزام الإمارات فتح قنصلية لها بالعيون.